جان كريستوف: نستطيع مواصلة التزامنا بدعم الاقتصادات المحلية التي نمارس أعمالنا فيها»

«العربية المصرفية» و«البحرين الوطني» و«بي إن بي باريبا» تسهيلات قرض بـ 55 مليون دولار

رتبت المؤسسة العربية المصرفية وبنك البحرين الوطني وبنك بي ان بي باريبا، بصفتهم المرتبون الرئيسيون المفوضون، بنجاح تسهيلات قرض بأجل مدته أربع سنوات وتبلغ قيمته 55 مليون دولار أمريكي لشركة البحرين للتسهيلات التجارية. وسوف تستخدم التسهيلات، التي تم إبرام اتفاق بشأنها في 20 يونيو 2013، في دعم أنشطة شركة التسهيلات المتنامية في البحرين.

واحتفاء بهذه المناسبة أقيم حفل يوم 17 يوليو 2013 بفندق ريتز كارلتون البحرين حضره ممثلون كبار عن الشركة والبنوك الثلاثة. وخلال الحفل تقدم الدكتور عادل حبيل، الرئيس التنفيذي لشركة البحرين للتسهيلات التجارية، بالشكر إلى البنوك المشاركة في تقديم التسهيلات-المؤسسة العربية المصرفية وبنك البحرين الوطني وبنك بي ان بي باريبا-على دعمهم وإنجاح ترتيب هذه التسهيلات المجمعة. وقال: «إن هذا النجاح في ترتيب هذه التسهيلات لهو شهادة على مدى قوة واستقرار الوضع المالي لشركة البحرين للتسهيلات التجارية في أسواق المال، علاوة على ما يؤكده النجاح المتوالي لعمليات الشركة خلال الأشهر الستة الماضية من قوة الشركة وسلامة نموذج الأعمال فيها وما تتمتع به إدارتها من خبرة وحصافة في إدارة المخاطر وإستراتيجية النمو العام التي تعتمدها الشركة».

وفي تعليق على نجاح ترتيب القرض قال جون مكوول، رئيس وحدة القروض المجمعة بالمؤسسة العربية المصرفية: «أود أن أعبر بالنيابة عن المجموعة المقدمة للتسهيلات المالية عن سرورنا لإتاحة هذه الفرصة لنا للعمل مرة أخرى مع شركة البحرين للتسهيلات التجارية. كما أن النجاح في ترتيب هذا التمويل يؤكد العلاقات الوثيقة القائمة منذ أمد طويل بين مؤسساتنا وشركة التسهيلات».

وقال عبدالرزاق القاسم، الرئيس التنفيذي عضو مجلس ادارة بنك البحرين الوطني، «نحن مسرورين بمشاركتنا في هذه الصفقة المهمة ونتمنى لشركة البحرين للتسهيلات التجارية مواصلة تحقيق التقدم والنجاح. كما نتطلع الى مواصلة جهودنا لتعزيز الاقتصاد الوطني في مملكة البحرين من خلال تمويلات مماثلة في المستقبل».

ومن جانبه قال جان كريستوف دوراند، الرئيس التنفيذي الإقليمي لبنك بي ان بي باريبا بمنطقة الشرق الأوسط: «إنه لمن دواعي السرور أن نتمكن من الاستجابة وتلبية احتياجات احد عملائنا المرموقين في البحرين بتوفير هذه التسهيلات، إذ اننا نستطيع بذلك مواصلة التزامنا بدعم الاقتصادات المحلية التي نمارس أعمالنا فيها».

جانب من توقيع الاتفاقية

2.50 في المئة توزيعات صندوق بنك أبوظبي الوطني للعوائد «ميزات»

أعلن بنك أبوظبي الوطني، البنك الرائد في دولة الإمارات العربية المتحدة، عن توزيع عائدات تبلغ 2.50 في المئة من قيمة صافي أصول الوحدة كما في تاريخ 11 يوليو 2013 والبالغة 3.6377 درهم للوحدة على المستثمرين في صندوق بنك ابوظبي الوطني للعوائد «ميزات». وتمثل هذه التوزيعات 35.59 في المئة من إيرادات الصندوق من 1 نوفمبر 2012 إلى 11 يوليو 2013. وسيتاح للمستثمرين المؤهلين حسب سجل الصندوق بتاريخ 9 يوليو 2013 الحصول على هذه التوزيعات.

وقال سليم خوخار، رئيس إدارة الأسهم بمجموعة إدارة الأصول في بنك أبوظبي الوطني: «يسعدنا أن يواصل صندوق بنك ابوظبي الوطني للعوائد «ميزات» تحقيق عائدات جيدة والمحافظة على مكانته الرائدة في السوق.

وتُعتبر قدرة الصندوق على توزيع عائدات للمستثمرين دليلا إضافيا على نجاحه علاوة على توفير فرص الاستثمار في أصول متنوعة، وسنواصل استراتيجيتنا لتحقيق نتائج إيجابية لعملائنا.»

سليم خوخار

وفاز صندوق بنك ابوظبي الوطني للعوائد «ميزات» بجائزة أفضل صندوق إقليمي ضمن جوائز مجلة بانكر ميدل إيست للصناديق الاستثمارية. وأضاف سليم خوخار أن «زيادة المكاسب للمستثمرين في صدارة أولوياتنا، ونرى أن اتاحة خيار إعادة استثمار التوزيعات لزيادة حصة المستثمرين في الصندوق وسيلة جيدة لتحقيق ذلك.»

وتقوم مجموعة إدارة الأصول لدى بنك أبوظبي الوطني بإدارة الصندوق الذي تم طرحه في عام 2006، لتوفير عائدات للمستثمرين على المدى المتوسط عبر الاستثمار في أصول متنوعة مثل أدوات الدخل الثابت والعقارات والأسهم مع التركيز على نمو العائدات واستقرار تدفق الدخل. ويسعى مدراء الصندوق لتوفير عائدات على المدى المتوسط عبر الإدارة النشطة للأصول وتنويع القطاعات واختيار الأسهم وذلك بالتركيز على أسواق دولة الإمارات مع انتهاز الفرص المناسبة في بقية أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وتعتبر المجموعة من أكبر مؤسسات إدارة الأصول في الدولة حيث يتجاوز إجمالي الأصول التي تديرها 5 مليارات درهم.

الدين العام على الأردن يرتفع إلى 24 مليار دولار

«كونا»: ارتفع مجموع الدين العام على الاردن حتى نهاية شهر مايو الماضي الى 24.3 مليار دولار مقابل 23.4 دولار دينار لنفس الفترة من العام الماضي بزيادة نسبتها 3.9 في المئة.

وكشفت وزارة المالية الاردنية عن بيانات اظهرت ان الدين العام خلال فترة المقارنة شكل ما نسبته 71.8 في المئة من الناتج المحلي الاجمالي المقدر لعام 2013. وفي ما يتعلق بالدين العام الخارجي على المملكة فقد بلغ خلال الاشهر الخمسة الاولى من العام الحالي 7.5 مليارات دولار مشكلا 22.4 في المئة من الناتج المحلي الاجمالي المقدر لعام 2013 في حين بلغت خدمة الدين العام الخارجي لهذه الفترة 52.4 مليون دولار منها 28.9 مليون دولار للاقساط و23.5 مليون دولار للفوائد. اما الدين العام الداخلي فقد ارتفع هو الاخر في نهاية شهر مايو الماضي وبلغ 16.7 مليار دولار مشكلا ما نسبته 49.4 في المئة من الناتج المحلي الاجمالي المقدر لعام 2013 مقابل 16.4 مليار دولار لنفس الفترة من العام الماضي.

أسعار النفط حافظت على مستوياتها عند 108 دولارات

نمو صادرات النفط السعودي إلى 9.7 ملايين برميل خلال الشهر المقبل

توقعت مصادر في صناعة البترول العالمية أن تنمو صادرات النفط السعودي إلى 9.7 ملايين برميل يوميا خلال شهر اغسطس المقبل بارتفاع قدره 100 الف برميل عن شهر يونيو الماضي بهدف تلبية احتياجات السوق العالمية من النفط الخام التي تشهد ازديادا ملحوظا نتيجة إلى تحسن أداء الاقتصاد في عدد من الدول الصناعية المؤثرة وعلى رأسها الدول الأسيوية والولايات المتحدة الامريكية وبروز بوادر انتعاش وتعاف من تبعات الازمة المالية التي ضربت مفاصلها وما برحت تعاني منها منذ 5 سنوات.

ونقلت نشرة «اويل ترند» عن مختصين في شئون الطاقة والاسواق البترولية أن الاسواق العالمية ستتعطش إلى النفط الخام خلال الشهرين القادمين نتيجة إلى دخول فصل الصيف في النصف الشمالي من الكرة الارضية ما يعني ارتفاع معدلات الاستهلاك في ظل تقلص الامدادات من بعض الدول المنتجة للنفط في منطقة الشرق الاوسط وافريقيا.

وعزز من هذا التوجه تقرير وكالة الطاقة الدولية الذي أشار إلى أن نمو الطلب على النفط سيرتفع إلى 1.2 مليون برميل يوميا في عام 2014 من 0.930 مليون برميل يوميا في 2013 وهو ما سيحفز الدول المنتجة للنفط على زيادة إنتاجها للاستفادة من تنامي أسعار النفط في الصرف على مشاريعها التنموية، وكذلك تعزيز صناعاتها البترولية وخاصة فيما يخص الصناعات التحويلية التي تلعب دورا محوريا في البنية الاقتصادية.

وقلصت نشرة «اويل موفمنت» من توقعاتها لكميات نفط الاوبك المنقول بحرا بمقدار 210 آلاف برميل يوميا ليهبط إلى 24.160 مليون برميل يوميا خلال شهر اغسطس القادم نتيجة إلى تراجع صادرات بعض الدول الاعضاء في الاوبك ومنها إيران والعراق، بيد أن معدلات التدفقات النفطية من دول الاوبك والمنقولة بحرا ظلت تفوق معدلاتها في العام الماضي باكثر من 90 الف برميل يوميا.

وفي شان ذي صلة تذبذبت أسعار النفط الخام خلال الاسبوع الماضي، غير انها ظلت في معدلاتها العالية فوق 108 دولارات لخامي وست تكساس وبرنت في الاسواق الامريكية والاوروبية رغم انها تعرضت في نهاية تداولات الاسبوع إلى موجة بيع لجني الارباح انحدرت الاسعار على ضوئها بمقدار 76 سنتا ليستقر خام برنت عند 108.58 دولارات للبرميل فيما انهى خام وست تكساس تداولاته الاسبوعية بسعر 108.47 دولارات للبرميل.

نسبة الصادرات

مؤشر أسعار النفط

هشام رامز: السعودية أودعت ملياري دولار لدى البنك المركزي المصري

«رويترز»: اودعت المملكة العربية السعودية ملياري دولار لدى البنك المركزي المصري وهي احدث دفعة من حزمة مساعدات تعهدت بها دول خليجية لمصر تصل إلى 12 دولار بعدما عزل الجيش الرئيس محمد مرسي المنتمي للتيار الإسلامي في الثالث من يوليو.

وتضررت المالية العامة لمصر جراء الاضطرابات السياسية منذ انتفاضة 2011 وتفاقم الوضع في الخمسة أشهر الأولى من 2013 مع إتساع عجز الميزانية إلى ما يقرب من نصف إجمالي الإنفاق الحكومي.

وهبطت احتياطيات النقد الأجنبي إلى 14.9 مليار دولار في يونيو وهو ما يغطي فاتورة الواردات لأقل من ثلاثة أشهر ويعتبره صندوق النقد الدولي مستوى حرجا. ونحو نصف تلك الاحتياطيات فقط في صورة سيولة نقدية أو اوراق مالية يمكن إنفاقها بسهولة.

ودفع تفاقم الأزمة مرسي إلى الموافقة على زيادة الاقتراض بنسبة 24.2 في المئة لتمويل عجز الميزانية قبل أيام من الإطاحة به بحسب ما جاء في قانون نشر في الجريدة الرسمية يوم الأحد.

وقال هشام رامز محافظ البنك المركزي المصري لرويترز إن المملكة أودعت ملياري دولار في البنك في صورة وديعة لأجل 5 سنوات بدون فوائد.

وتلقى البنك المركزي بالفعل ثلاثة مليارات دولار من دولة الامارات العربية المتحدة يوم الخميس في صورة ملياري دولار وديعة نقدية ومليار دولار منحة.

وتعهدت الكويت بتقديم أربعة مليارات دولار إضافة إلى منتجات نفطية من السعودية بملياري دولار ومليار دولار اخرى من المملكة نقدا.

وقال رامز إن الكويت لم تحدد بعد موعدا لتقديم مساعداتها ولم يشر إلى الموعد المتوقع لوصول المليار دولار نقدا من السعودية.

ويرفع القانون الذي وقعه مرسي إجمالي الإنفاق الحكومي على دعم الطاقة بواقع 20 مليار جنيه ومدفوعات الفائدة على الدين الحكومي 12.65 مليار جنيه.

وأحجم المستثمرون الأجانب بشكل كبير عن شراء الأوراق المالية المصرية بعد الانتفاضة التي أطاحت بحسني مبارك في أوائل 2011 وهو ما دفع الحكومة للاعتماد على البنوك المحلية في التمويل. وارتفعت أسعار الفائدة إلى خانة العشرات.

البنك المركزي المصري

«البركة التركي»: تسهيلات مرابحة تمويل مشتركة بـ 250 مليون دولار

كلف بنك البركة التركي للمشاركات كلاً من بنك المؤسسة العربية المصرفية الاسلامي وبنك الهلال وبنك بروة وشركة الامارات دبي الوطني كابيتال وبنك نور الاسلامي وبنك ستاندرد تشارترد بقيادة ترتيب تسهيلات مرابحة تمويل اسلامية مشتركة مقدارها 250 مليون دولار «أو ما يعادلها بعملة اليورو». وتمت هيكلة هذه الصفقة كمرابحة ملتزمة بمبادىء الشريعة الاسلامية ذات عملتين وأجلين مختلفين، الأول مدته عام واحد بهامش ربح يبلغ 100 نقطة أساس سنويا والثاني مدته عامين بهامش ربح يبلغ 135 نقطة أساس سنويا.

وسوف تستخدم التسهيلات في دعم أنشطة التمويل لبنك البركة تركيا. ومع الحصول على هذه التسهيلات يسعى بنك البركة تركيا الى تقوية وتنويع قاعدة تمويله وتعزيز وتوسيع قاعدة عملائه.

وقد تم طرح هذه الصفقة على المؤسسات المالية المهتمة بالمشاركة بتاريخ 18 يوليو 2013، حيث تمت دعوة بنوك من كافة أرجاء العالم للمشاركة.

بإجمالي أرباح بلغ 35.94 مليون دينار

ارتفاع أرباح 9 شركات كويتية 46.3 في المئة في النصف الأول من العام الحالي

أظهرت النتائج النصف سنوية لعدد 9 شركات مُدرجة بالسوق الكويتي تحقيقها إجمالي أرباح بنهاية النصف الأول من العام الجاري بلغت 35.94 مليون دينار تقريبا مقارنة بحوالي 24.56 مليون دينار أرباح تلك الشركات في الربع المماثل من 2012، بارتفاع في الأرباح تقدر نسبته بنحو 46.3 في المئة، علماً بأن هذه الشركات عامها المالي منتظم، أي يبدأ في مطلع يناير وينتهي في 31 ديسمبر من كل عام.

وتوزعت الـ 9 شركات على ستة قطاعات فقط من أصل أربعة عشر قطاعاً يشملها السوق الرسمي الكويتي، حيث جاء التوزيع كالتالي: «3 شركات في قطاع العقارات – 2 في قطاع البنوك – 1 في كل من قطاعات النفط والغاز والصناعة والسلع الاستهلاكية والخدمات المالية».

وجاءت نتائج «المتحد» الأكبر على الإطلاق حتى الآن، حيث بلغت أرباح البنك بنهاية النصف الأول من العام الجاري 23.16 مليون دينار تقريباً مقابل أرباح بنحو 20.52 مليون دينار في الفترة المماثلة من العام الماضي، بارتفاع في الأرباح بحوالي 12.9 في المئة.

على الجانب الآخر، تعد أرباح «وطنية للمسالخ» الأقل بين التسع شركات، حيث بلغت أرباحها بنهاية النصف الأول من العام الجاري نحو 153 الف دينار مقارنة بأرباح بلغت 315 الف دينار تقريباً في النصف الأول من العام الماضي، بتراجع في الأرباح بحوالي 51.4 في المئة، وهي أكبر نسبة تراجع في النتائج تتحقق بين الشركات التسعة التي أعلنت حتى الآن.

أما «تجارة»، فكانت صاحبة الخسائر النصف سنوية الوحيدة بين الشركات التسعة، حيث بلغت خسائرها في النصف الأول من 2013 حوالي 168 الف دينار مقابل خسائر بنحو 1.03 مليون دينار للفترة المماثلة من العام الماضي، بتراجع في الخسائر بأكثر من 83 في المئة.

وحققت «منازل» أكبر نمو في نتائجه النصف سنوية بين الشركات التسعة التي أعلنت حتى الآن، حيث بلغت أرباحها في النصف الأول من 2013 حوالي 1.89 مليون دينار مقابل خسائر بنحو 1.14 مليون دينار للفترة المماثلة من 2012، بارتفاع في النتائج بلغت نسبته 265.4 في المئة تقريباً.

ارتفاع أرباح الشركات التسعة في الربع الثاني بنسبة 37 في المئة وبلغت أرباح الشركات التسعة في الربع الثاني فقط من العام الحالي 17.03 مليون دينار تقريبا مقابل أرباح بنحو 12.43 مليون دينار لنفس الفترة من العام الماضي، بارتفاع في الأرباح بحوالي 37 في المئة.

وحقق أيضا «المتحد» أكبر أرباح فصلية لهذا العام حتى الآن بعد أن سجل أرباحاً بحوالي 12.26 مليون دينار مقابل أرباح بلغت 10.63 ملايين دينار تقريبا في الربع الثاني من 2012، بنمو في الأرباح تجاوزت نسبته الـ 15 في المئة.

على الجانب الآخر، كانت «منازل» صاحبة الخسائر الوحيدة بين الشركات التسعة على مستوى الربع الثاني من 2013، حيث سجلت الشركة خسائر بلغت 499 الف دينار تقريباً مقابل خسائر بنحو 403 الف دينار للربع المماثل من العام الماضي، بارتفاع في الخسائر بحوالي 23.8 في المئة.

جدير بالذكر أن «بترولية» كانت أولى الشركات التي أعلنت عن نتائجها النصف سنوية وكان ذلك بتاريخ 11 يوليو الجاري، فيما تعد شركات «المتحد – بنك بوبيان – دبي الأولى» الأحدث في هذا الشأن، وذلك بعد إعلانها اليوم عن تلك النتائج.